مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

Abaad Observatory for Early Warning and Strategic Indicators
مرصد أبعاد للإنذار المبكر والمؤشرات الاستراتيجية

أغسطس 2026

التصعيد بلا كلفة ينتهي

الردع الحكومي، باب المندب، واختبار استعادة الدولة

تقرير تحليلي موجه لصنّاع القرار

صادر عن

مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

تعريف البرنامج

يدشن مركز أبعاد للدراسات والبحوث ضمن برامجه مرصد أبعاد للإنذار المبكر والمؤشرات الاستراتيجية، بوصفه أداة تحليلية تهدف إلى تحويل الرصد اليومي للأحداث والبيانات والتقارير إلى مؤشرات قابلة للقراءة والتقدير. ويركز المرصد على المؤشرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والإنسانية والاجتماعية، بما يساعد صناع القرار والباحثين والجهات المعنية على فهم التحولات الجارية في اليمن واستشراف اتجاهاتها المحتملة.

يعتمد المرصد على تراكم خبرة مركز أبعاد في متابعة الشأن اليمني، وعلى خدمة الرصد والتحليل التي عملت خلال السنوات الماضية بصورة محدودة لصناع القرار، قبل تطويرها ضمن برنامج أكثر انتظامًا يدمج التحليل البشري بأدوات الذكاء الاصطناعي المساعدة. ولا يحل الذكاء الاصطناعي محل التقدير البشري أو المسؤولية التحريرية، بل يستخدم في فرز المواد، واكتشاف الأنماط، وتصنيف المؤشرات، وتوليد قراءات أولية تخضع للمراجعة والتحليل قبل اعتمادها.

منهجية موجزة وآلية التحليل

تقوم منهجية مرصد أبعاد على رصد المواد اليومية وتصنيفها ضمن مسارات رئيسية: السياسي، الاقتصادي والخدمي، العسكري والأمني، الإنساني والحقوقي، والاجتماعي/القبلي. وبعد التصنيف، تُقرأ المواد وفق أربعة مستويات: كثافة الحدث، اتجاه المؤشر، مستوى التأثير، ودلالة الإنذار المبكر.

ولا يتعامل التقرير مع الأخبار بوصفها أرشيفًا زمنيًا أو وقائع منفصلة، بل بوصفها إشارات قد تكشف عن مخاطر صاعدة، أو فرص قابلة للاستثمار، أو تغيرات في موازين القوة والثقة والشرعية. لذلك تُرتب القضايا في هذا التقرير بحسب تأثيرها الاستراتيجي على الدولة والمجتمع ومسار التسوية، لا بحسب تاريخ ورودها فقط.

أولًا: الخلاصة التنفيذية

كشف رصد أغسطس 2026 عن شهر بالغ الحساسية في مسار الحرب اليمنية، إذ انتقل المشهد من مرحلة التحذير من التصعيد إلى مرحلة أكثر وضوحًا في بناء معادلة ردع حكومية ضد الحوثيين. فقد تركزت المؤشرات حول هجمات حوثية واسعة على مأرب والمخا وباب المندب، وتزايد استخدام الصواريخ والطائرات المسيّرة والزوارق المفخخة، في مقابل رفع الجاهزية العسكرية والأمنية، وتوسيع عمليات الطيران المسيّر التابعة للقوات الحكومية، والتحرك نحو حماية الموانئ والممرات البحرية والمنافذ السيادية.

العنوان الأبرز في أغسطس هو أن مرحلة الاعتداء الحوثي بلا كلفة بدأت تنتهي. فقد تكرر في خطاب الحكومة ومجلس القيادة والقوات المسلحة أن الرد على الهجمات الحوثية لم يعد خيارًا مؤجلًا، وأن حماية المنشآت المدنية والمصالح السيادية والملاحة البحرية تتطلب انتقالًا من سياسة الاحتواء إلى سياسة الردع المنظم. ظهر ذلك في اجتماعات مجلس الدفاع الوطني، وقرارات رفع الجاهزية، وتصريحات الرئيس العليمي، ومواقف وزارة الدفاع، والعمليات العسكرية التي أعلنت القوات المسلحة تنفيذها ضد مواقع وتجمعات حوثية في أكثر من جبهة.

سياسيًا، أظهر أغسطس تصاعد خطاب استعادة الدولة باعتباره شرطًا للسلام لا بديلًا عنه. فقد أكدت الحكومة أن السلام المستدام لا يمكن أن يتحقق مع استمرار تدفق السلاح والتكنولوجيا والخبرات العسكرية إلى الحوثيين، وأن استعادة مؤسسات الدولة وإنهاء الانقلاب هما أساس أي تسوية قابلة للبقاء. كما برزت تحركات دبلوماسية يمنية لحشد موقف إقليمي ودولي ضد التصعيد الحوثي، وتعزيز الشراكات مع السعودية، وفرنسا، وبريطانيا، والاتحاد الأوروبي، واليابان، وقطر، ودول الخليج.

عسكريًا وأمنيًا، كان أغسطس شهر الطائرات المسيّرة بامتياز. فقد دخلت قدرات الجيش اليمني في مجال المسيّرات مرحلة أكثر علنية، مع نشر مشاهد لضربات استهدفت مواقع وآليات وتجمعات حوثية في مأرب، والجوف، وتعز، والضالع، وصعدة. كما أعلنت القوات المسلحة تنفيذ أعداد كبيرة من العمليات خلال مدد قصيرة، وتحدث محللون عسكريون عن أن إدخال المسيّرات إلى ترسانة الجيش قد يغيّر قواعد الاشتباك. وفي المقابل، واصل الحوثيون هجماتهم بالصواريخ والطائرات المسيّرة على مأرب والمخا والحديدة والضالع وتعز، واستهدفوا سفنًا ومرافق مدنية في البحر الأحمر وباب المندب.

بحريًا، عاد باب المندب ليكون مركز الإنذار المبكر. فقد شهد الشهر غرق سفينة شحن هندية بعد استهدافها بزورق حوثي مفخخ، والهجوم على السفينة التجارية تهامة، وتدمير زوارق حوثية مفخخة، وإزالة لغم بحري في المضيق، وضبط شحنات ومعدات عسكرية مهربة قادمة من إيران إلى الحوثيين. كما أعلنت مهمة أسبيدس الأوروبية تأمين مرور أكثر من 2350 سفينة تجارية في البحر الأحمر، ما يعكس استمرار تدويل الملف البحري اليمني.

اقتصاديًا وخدميًا، كشف أغسطس عن استمرار معركة الموارد والخدمات. فقد ظهرت مؤشرات على تصاعد الجبايات الحوثية في صنعاء وذمار وإب والحديدة وعمران، واستخدام نصف الراتب كأداة تعبئة سياسية، وفرض رسوم على الطلاب والتجار والمزارعين، وأزمة غاز منزلي، ورفض مجتمعي لبعض الإجراءات الحوثية في الاتصالات والأسواق.

وفي مناطق الحكومة، برزت مشاريع مرتبطة بالكهرباء والغاز والتعليم، لكنها ظلت محكومة بسؤال أوسع: هل تستطيع الدولة تحويل الموارد والخدمات إلى رافعة ثقة في ظل التصعيد العسكري؟

إنسانيًا وحقوقيًا، كان أغسطس شهرًا ثقيلًا على المدنيين. فقد وثقت التقارير سقوط ضحايا مدنيين في هجمات الحوثيين على مأرب والمخا والحديدة والضالع ولحج، وتصاعد النزوح، وتفاقم أضرار السيول والصواعق، وانتشار الحصبة وحمى الضنك، وتدهور الخدمات الصحية والمياه، واستمرار احتجاز موظفي الأمم المتحدة والعاملين الإنسانيين والصحفيين والمختطفين. كما برزت أرقام صادمة، منها حاجة أكثر من 22.3 مليون شخص في اليمن إلى مساعدات، وتوثيق أكثر من 2.6 ألف حالة إخفاء قسري، و42 انتهاكًا ضد الصحفيين خلال النصف الأول من 2026.

الخلاصة أن أغسطس 2026 وضع اليمن أمام معادلة مركبة: تصعيد حوثي أوسع، وردع حكومي أكثر وضوحًا، وباب مندب أكثر خطورة، ومجتمع أكثر إنهاكًا. وما سيحدد مسار الأشهر التالية هو قدرة الدولة على تحويل الردع من خطاب وعمليات متفرقة إلى سياسة مؤسسية تجمع بين الجبهة، والبحر، والمنافذ، والموارد، والحقوق، والخدمات.

ثانيًا: مؤشر الخطر العام

مستوى الخطر العام	أحمر / مرتفع جدًا

يرتفع مؤشر الخطر في أغسطس إلى مستوى أحمر متقدم بسبب سبعة عوامل رئيسية.

أولًا، تصاعد الهجمات الحوثية على منشآت مدنية وسيادية، خصوصًا ميناء المخا، ومأرب، ومناطق في الحديدة وتعز والضالع ولحج، بما يؤكد انتقال الحوثيين إلى نمط ضغط عسكري واسع على مناطق الحكومة والموانئ والممرات.

ثانيًا، ارتفاع مستوى التهديد البحري في باب المندب والبحر الأحمر، من خلال استهداف سفن تجارية، واستخدام زوارق مفخخة، وزراعة ألغام بحرية، ومحاولة تهديد السفن المتجهة من وإلى الموانئ السعودية واليمنية.

ثالثًا، استمرار الدعم الإيراني للحوثيين عبر تهريب المعدات العسكرية والأسلحة والتقنيات، وهو ما ظهر في ضبط شحنات ومعدات عسكرية مهربة، ودعوات حكومية لتشديد منع تدفق السلاح والتكنولوجيا العسكرية إلى الجماعة.

رابعًا، تحوّل الطائرات المسيّرة إلى عامل رئيسي في المواجهة. فالحوثيون يستخدمونها لضرب المدن والجبهات، بينما بدأت القوات الحكومية تستخدمها بصورة أوسع لاستهداف مواقع الحوثيين وقياداتهم وتعزيزاتهم. وهذا يعني أن قواعد الاشتباك تتغير نحو حرب أكثر اعتمادًا على الضربات الدقيقة والاستنزاف.

خامسًا، استمرار هشاشة الأمن الداخلي في بعض المحافظات، من خلال الاغتيالات، ومحاولات الاغتيال، والخلايا، والاشتباكات القبلية، والتوترات الأمنية في عدن وحضرموت وأبين وشبوة والجوف ومناطق سيطرة الحوثيين.

سادسًا، توسع الضغط الاقتصادي والاجتماعي بسبب الجبايات الحوثية، أزمة الغاز، مشاكل الكهرباء، ضعف الخدمات، احتجاجات التعليم والصحة، واستخدام الرواتب والموارد كأدوات تعبئة وسيطرة.

سابعًا، تفاقم المؤشرات الإنسانية والحقوقية، خصوصًا النزوح، الألغام، الضحايا المدنيين، الأمراض، الإخفاء القسري، محاكمة موظفين أمميين ومختطفين، واستمرار استهداف الصحفيين والعاملين في المجال العام.

الخطر في أغسطس لا يتمثل فقط في عودة الحرب الواسعة، بل في احتمال نشوء حرب استنزاف متعددة الأدوات: صواريخ ومسيّرات في البر، زوارق وألغام في البحر، جبايات وتجويع في الاقتصاد، وخطف ومحاكمات في الملف الحقوقي.

ثالثًا: التحولات الرئيسية في أغسطس

1. التحول السياسي: استعادة الدولة تتحول إلى شرط للسلام

أظهر رصد أغسطس أن الخطاب السياسي الحكومي أصبح أكثر حسمًا في ربط السلام باستعادة الدولة. فقد تكررت تصريحات تؤكد أن السلام الحقيقي لا يكون بديلًا عن الدولة، بل نتيجة لاستعادتها، وأن إنهاء الانقلاب واستعادة مؤسسات الدولة هما أساس أي سلام مستدام.

هذا التحول مهم لأنه يرفض فكرة التسوية التي تكتفي بتجميد الصراع أو منح الحوثيين مكاسب سياسية واقتصادية مع بقاء السلاح خارج سلطة الدولة. فالحكومة باتت تقدم نفسها بوصفها الطرف الذي يربط السلام بالسيادة، والمؤسسات، واحتكار القوة، ومنع تدفق السلاح الإيراني.

كما برزت في أغسطس مواقف داعمة من فرنسا والسعودية وبريطانيا والاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون، إلى جانب تحركات يمنية مع قطر واليابان والولايات المتحدة ودول الخليج. وهذه التحركات تمنح الحكومة فرصة لبناء كتلة دبلوماسية داعمة، لكنها تضع عليها مسؤولية تقديم رؤية واضحة تتجاوز بيانات الإدانة.

الدلالة السياسية أن الدولة تحاول الانتقال من موقع الطرف المتلقي للتصعيد إلى موقع الطرف الذي يحدد شروط السلام والردع. لكن نجاح هذا التحول يتوقف على قدرة الحكومة على توحيد خطابها، وضبط مؤسساتها، وتحويل الدعم الخارجي إلى أدوات تنفيذية في الأمن والاقتصاد والخدمات.

2. التحول العسكري: المسيّرات تغيّر قواعد الاشتباك

كان أبرز تحول عسكري في أغسطس هو توسع استخدام الطيران المسيّر من قبل القوات الحكومية. فقد نُشرت مشاهد لضربات استهدفت مواقع حوثية في مأرب والجوف وتعز والضالع وصعدة، وأُعلن عن عمليات مكثفة خلال فترات قصيرة، كما تحدث مسؤولون ومحللون عن دخول ألوية مسيّرات إلى الخدمة وعن أن هذه القدرات قد تغيّر قواعد الاشتباك.

أهمية هذا التحول أنه يقلل من أثر غياب الطيران النفاث، ويوسع قدرة القوات الحكومية على استهداف تجمعات وتعزيزات وقيادات خلف خطوط المواجهة. كما يمنح الدولة أداة ردع ومعنويات في مواجهة خطاب الحوثيين الذي احتكر لسنوات صورة التفوق في مجال الطائرات المسيّرة والصواريخ.

في المقابل، لا تزال الجماعة الحوثية تستخدم المسيّرات والصواريخ بكثافة لضرب المدن، والموانئ، والمخيمات، والمواقع العسكرية، والمناطق السكنية. وهذا يعني أن الساحة دخلت مرحلة توازن استنزاف نسبي في المجال المسيّر، لا مرحلة تفوق حاسم لطرف واحد.

الدلالة أن أي معركة قادمة ستكون مختلفة عن جولات سابقة. فالطائرات المسيّرة قد تجعل خطوط الخلف أقل أمنًا، وترفع كلفة الحشود، وتزيد أهمية الاستخبارات، والتشويش، والدفاع الجوي، وإدارة المعلومات. لذلك تحتاج الحكومة إلى تطوير قدرات المسيّرات ضمن عقيدة عسكرية منضبطة، لا بوصفها أداة إعلامية فقط.

3. التحول البحري والاستراتيجي: باب المندب تحت ضغط مباشر

أعاد أغسطس تأكيد أن باب المندب ليس مجرد ممر ملاحي، بل ساحة اختبار للسيادة اليمنية والأمن الإقليمي والدولي. فقد شهد الشهر استهداف سفن تجارية، وغرق سفينة هندية بزورق حوثي مفخخ، والهجوم على السفينة تهامة، ومقتل بحارة، وتدمير زوارق مفخخة، وإزالة لغم بحري حوثي في المضيق، وضبط معدات وشحنات عسكرية مهربة.

هذه المؤشرات تكشف أن الحوثيين يتعاملون مع البحر الأحمر كامتداد مباشر للجبهة البرية وللمشروع الإيراني. فالهجوم على سفينة أو ميناء أو ناقلة لا يهدف فقط إلى إحداث ضرر مادي، بل إلى إرسال رسالة بأن الجماعة قادرة على تعطيل التجارة، وتهديد السعودية، وإرباك الشركاء الدوليين، وفرض نفسها كفاعل بحري.

في المقابل، ظهر تحرك حكومي ودولي لمواجهة هذا الخطر. فقد دعت الحكومة إلى تعزيز قدراتها البحرية، وتفقد رئيس خفر السواحل باب المندب وميون، وأعلنت أسبيدس تأمين آلاف السفن، وتكررت المواقف الهندية والبريطانية والأممية والدولية الداعية إلى حماية الملاحة.

الدلالة أن الحكومة تمتلك فرصة لإعادة بناء دورها في البحر الأحمر، لكن هذه الفرصة لن تتحقق إلا إذا تحولت من المطالبة بالدعم إلى تقديم خطة يمنية واضحة تشمل خفر السواحل، الموانئ، الجزر، الاستخبارات البحرية، مكافحة التهريب، وحماية السفن.

4. التحول الأمني الداخلي: الاغتيالات والخلايا والاشتباكات تكشف هشاشة متداخلة

إلى جانب التصعيد العسكري، كشف أغسطس استمرار هشاشة الأمن الداخلي. فقد حضرت قضايا اغتيال الصحفي محمد عيضة، ومحاولة اغتيال قائد اللواء الثاني مشاة بحري في شبوة، ومداهمة خلية حوثية وضبط أسلحة وأجهزة اتصال، وضبط معمل متفجرات في العبر، واشتباكات قبلية في الشحر والجوف وعمران، وحوادث قتل وفوضى أمنية في مناطق سيطرة الحوثيين.

هذا يعني أن التهديد لا يأتي من الجبهات وحدها. فهناك خلايا، وشبكات تهريب، وسلاح منفلت، ونزاعات قبلية، واستغلال أمني داخل مناطق الحوثيين ومناطق الحكومة على حد سواء. كما أن اغتيال صحفي أو استهداف قائد عسكري أو ضبط معمل متفجرات ليست حوادث منفصلة، بل مؤشرات على أن الحرب الأمنية تعمل في الخلفية إلى جانب الحرب العسكرية.

كما أن التوترات داخل مناطق سيطرة الحوثيين، ومنها تغييرات القيادات الأمنية في صنعاء، وخلافات الجماعة حول فعاليات المولد، ومقتل مشرفين على الجبايات، تشير إلى تصدعات داخلية في جهاز السيطرة الحوثي، لكنها لا تعني بالضرورة ضعفًا حاسمًا؛ فقد تدفع الجماعة إلى مزيد من القمع وإعادة التموضع.

الدلالة أن الدولة بحاجة إلى قراءة الأمن الداخلي كجزء من الردع الشامل. فلا قيمة لرفع الجاهزية في الجبهات إذا بقيت المدن والمنافذ والطرق والمرافق عرضة للخلايا والاغتيالات والتهريب.

5. التحول الاقتصادي والاجتماعي: الجبايات والخدمات كأدوات سيطرة ومقاومة

كشف أغسطس أن الاقتصاد في مناطق الحوثيين أصبح أكثر ارتباطًا بالجباية والتعبئة والسيطرة الاجتماعية. فقد تكررت أخبار فرض جبايات على التجار، والمزارعين، وباعة القات، والباعة المتجولين، وطلاب المدارس، وأصحاب المحال، واستخدام نصف الراتب لدفع الموظفين إلى حضور فعاليات الجماعة.

هذا النمط يوضح أن الحوثيين لا يديرون الاقتصاد بوصفه خدمة عامة، بل كأداة تعبئة وتمويل وإخضاع. فالراتب، والغاز، والاتصالات، والأسواق، والمناسبات الدينية، كلها تتحول إلى وسائل لانتزاع الموارد وفرض الولاء.

في المقابل، ظهرت بوادر احتجاج اجتماعي ضد هذه السياسات، مثل رفض مزارعي القات في عمران الجبايات، ورفض أهالي المنار استبدال الإنترنت الثابت بخدمة يمن نت فورجي، واحتجاج وكلاء الغاز والمواطنين في حيفان، واحتجاجات في المخادر ضد مشروع كسارة ينسب إلى نافذين حوثيين.

أما في مناطق الحكومة، فقد ظهرت مؤشرات مرتبطة بالخدمات والتنمية، مثل مشروع محطة كهرباء تعز الجديدة، واستبدال أسطوانات الغاز التالفة، وقضايا التعليم والمستحقات. لكنها لا تزال أقل من حجم الأزمة العامة.

الدلالة أن الاقتصاد بات ساحة صراع اجتماعي. الحوثيون يستخدمون الجباية والخدمات للسيطرة، والمجتمع بدأ يرد أحيانًا بالرفض والاحتجاج. وهذا قد يتحول إلى مؤشر تململ اقتصادي واجتماعي إذا استمرت الضغوط.

6. التحول الإنساني والحقوقي: المدنيون في قلب التصعيد

أظهر أغسطس أن المدنيين هم الأكثر تعرضًا لكلفة التصعيد. فقد تسببت الهجمات الحوثية على مأرب والمخا والحديدة والضالع ولحج وتعز في سقوط قتلى وجرحى ونزوح، وذكرت تقارير أممية وحقوقية أرقامًا لافتة عن ضحايا مدنيين، ونزوح أسر، وتضرر بنى مدنية، وتعليق بعض المنظمات تحركاتها في الساحل الغربي بعد هجمات المخا.

كما بقيت الألغام ومخلفات الحرب أحد أخطر المؤشرات. فقد قُتل وأصيب مدنيون وأطفال في البيضاء والحديدة وتعز ونهم، وأتلف مشروع مسام كميات من الألغام والمخلفات في حضرموت ومناطق أخرى. وبرزت أيضًا أرقام تراكمية عن مقتل وإصابة آلاف المدنيين بسبب الألغام والذخائر غير المنفجرة خلال سنوات الحرب.

حقوقيًا، كان ملف الاختطاف والإخفاء القسري شديد الحضور. فقد تحدثت تقارير عن أكثر من 2.6 ألف حالة إخفاء قسري، وأكثر من 22 ألف حالة اختطاف منسوبة للحوثيين منذ بداية الانقلاب، وعن محاكمة موظفين أمميين ومختطفين بعد سنوات من الاحتجاز، واستمرار الغموض حول مصير صحفيين ومختطفين.

صحياً ومناخيًا، تداخلت الأوبئة مع السيول والصواعق. فقد ظهرت مؤشرات عن الحصبة، حمى الضنك، المياه الملوثة، انقطاع المياه، أضرار الفيضانات، وفيات بالصواعق، وتضرر آلاف الأسر.

الدلالة الإنسانية أن المجتمع اليمني لم يعد يتحمل صدمات إضافية. أي تصعيد عسكري أو بحري جديد سيقع على بيئة منهكة أصلًا بالجوع، والنزوح، والألغام، والأوبئة، وانهيار الخدمات.

رابعًا: ماذا تعني مؤشرات أغسطس لصانع القرار؟

تعني مؤشرات أغسطس أن اليمن دخل مرحلة الردع تحت ضغط التصعيد. فالحكومة لم تعد أمام خيار إدارة الأزمة فقط، بل أمام ضرورة بناء سياسة ردع متكاملة تمنع الحوثيين من تحويل المدن والموانئ والبحر إلى أهداف مستباحة.

كما تعني أن استعادة الدولة لم تعد شعارًا سياسيًا، بل اختبارًا عمليًا في خمسة مجالات: الجبهة، البحر، المجال الأمني الداخلي، الموارد، والحقوق. فإذا نجحت الدولة في رفع كلفة الهجمات الحوثية، وحماية الموانئ، وضبط التهريب، وتوحيد القوات، وتحسين الخدمات، فإنها ستعزز موقعها في أي تسوية قادمة. وإذا فشلت، سيبقى الحوثيون قادرين على فرض وقائع بالقوة.

وتعني المؤشرات أيضًا أن الطائرات المسيّرة أصبحت عنصرًا حاسمًا في ميزان الردع. وهذا يتطلب من الحكومة تطوير منظومة متكاملة لا تقتصر على الهجوم، بل تشمل الرصد، والاستطلاع، والحرب الإلكترونية، والدفاع الجوي، وحماية المنشآت المدنية.

أما في البحر الأحمر، فالمؤشرات تعني أن أي غياب للدولة سيملؤه الآخرون. فكلما زاد تدويل مهمة حماية الملاحة، زاد خطر تهميش الحكومة اليمنية إذا لم تقدم نفسها كشريك مؤسسي قادر على حماية باب المندب والسواحل والجزر.

اقتصاديًا وإنسانيًا، تعني المؤشرات أن الردع العسكري وحده لا يكفي. فالناس تقيس الدولة بالخدمات، والرواتب، والأمن، والعدالة، وحماية المدنيين. لذلك لا يمكن فصل المعركة ضد الحوثيين عن معركة استعادة الثقة داخل المجتمع.

خامسًا: المخاطر الصاعدة

تحول باب المندب إلى ساحة حرب بحرية مفتوحة

استمرار استهداف السفن والزوارق المفخخة والألغام البحرية قد يدفع نحو مواجهة بحرية أوسع، ويزيد كلفة التجارة والتأمين، ويعرض اليمن لتدخلات دولية أكبر.

تصعيد حوثي ضد الموانئ والمنشآت المدنية

الهجمات المتكررة على ميناء المخا ومأرب تعني أن الحوثيين قد يواصلون استهداف البنية المدنية والاقتصادية لتعطيل مؤسسات الدولة وخلق ضغط شعبي.

حرب مسيّرات متبادلة دون قواعد واضحة

اتساع استخدام المسيّرات من الطرفين قد يرفع كلفة الحرب ويزيد احتمالات الخطأ، والاستهداف غير المنضبط، والانتقال إلى ضربات أعمق.

اختراق أمني داخلي عبر خلايا وتهريب واغتيالات

الخلايا الحوثية، معامل المتفجرات، محاولات الاغتيال، وعمليات التهريب تمثل خطرًا على الجبهة الداخلية، خصوصًا في حضرموت، المهرة، عدن، شبوة، وتعز.

انفجار اجتماعي داخل مناطق الحوثيين بسبب الجبايات

تصاعد الجبايات على التجار والمزارعين والموظفين والطلاب قد يدفع إلى احتجاجات محلية متفرقة، خصوصًا إذا ترافق مع أزمات الغاز والرواتب والخدمات.

تفاقم الإخفاء القسري والمحاكمات السياسية

إحالة مختطفين وموظفين أمميين إلى محاكمات بعد سنوات من الاحتجاز قد يغلق نافذة الثقة الإنسانية ويصعّب أي مسار تفاوضي.

تدهور صحي وإنساني مع الأمطار والأوبئة

الفيضانات، الحصبة، حمى الضنك، نقص المياه، وتراجع التمويل قد تدفع مناطق واسعة إلى أزمة صحية وإنسانية أعمق.

سادسًا: الفرص المتاحة

بناء سياسة ردع حكومية واضحة

يمكن للحكومة تحويل خطاب انتهاء الاعتداء بلا كلفة إلى سياسة مؤسسية تحدد قواعد الرد، حماية المنشآت، وأدوات التصعيد المحدود.

تحويل السخط من الجبايات إلى ملف حقوق اقتصادي

الاحتجاجات ضد الجبايات الحوثية يمكن توثيقها وتقديمها كملف انتهاك اقتصادي واجتماعي يوضح استخدام الحوثيين للموارد والخدمات كأداة سيطرة.

تطوير قدرات الجيش في الطيران المسيّر

اتساع استخدام المسيّرات فرصة لبناء قدرة ردع فعالة، شرط ربطها بعقيدة عملياتية، واستخبارات دقيقة، وحماية قانونية وسياسية.

تعزيز شرعية الدولة عبر الخدمات

مشاريع الكهرباء، الغاز، التعليم، وإصلاح المؤسسات يمكن أن تصبح أدوات لاستعادة الثقة إذا ارتبطت بجدول زمني ونتائج ملموسة.

تقديم رؤية يمنية لأمن باب المندب

تملك الحكومة فرصة لطرح خطة يمنية لحماية البحر الأحمر تشمل خفر السواحل، البحرية، الموانئ، الجزر، مكافحة التهريب، والشراكات الدولية.

بناء ملف دولي حول الإخفاء القسري

الأرقام المرتبطة بالإخفاء والاختطاف والصحفيين وموظفي الأمم المتحدة تمنح الحكومة والمنظمات فرصة لبناء ضغط دولي منظم ضد الحوثيين.

استثمار الضغط الدولي ضد الحوثيين وإيران

إدانات مجلس الأمن، بريطانيا، فرنسا، الاتحاد الأوروبي، الهند، والسعودية يمكن تحويلها إلى دعم عملي لقدرات الدولة لا مجرد بيانات سياسية.

سابعًا: السيناريوهات المحتملة

السيناريو	الاحتمال	الدلالة
ردع محدود وتوازن استنزاف	متوسط إلى مرتفع	تواصل القوات الحكومية استخدام المسيّرات والمدفعية لضرب مواقع الحوثيين، ويواصل الحوثيون هجماتهم على الجبهات والموانئ، دون اندلاع معركة شاملة. يبقى التصعيد تحت سقف الاستنزاف والردع المتبادل.
تصعيد بحري واسع	متوسط	ينفذ الحوثيون هجومًا مؤثرًا على سفينة أو ميناء أو ناقلة، ما يدفع إلى رد دولي أو إقليمي أوسع في البحر الأحمر وباب المندب.
عملية برية بدعم إقليمي	متوسط إلى منخفض، لكنه عالي الأثر	تتحول الجاهزية والتعبئة إلى عملية برية ضد الحوثيين بدعم سعودي أو إقليمي، خصوصًا إذا استمرت الهجمات على السعودية والموانئ والملاحة.
تآكل داخلي في مناطق الحوثيين	متوسط	تؤدي الجبايات، الخلافات الداخلية، القمع، والأزمات الخدمية إلى احتجاجات أو صدامات محلية متفرقة داخل مناطق سيطرة الحوثيين، دون تحولها بالضرورة إلى انتفاضة واسعة.
تدهور إنساني متسارع	مرتفع	يتزامن التصعيد العسكري مع موسم الأمطار، الأوبئة، نقص التمويل، والنزوح، ما يؤدي إلى تفاقم الوضع الإنساني خلال الأشهر التالية.

ثامنًا: التوصيات لصنّاع القرار

تحويل الردع إلى سياسة لا رد فعل

ينبغي أن تحدد الحكومة قواعد واضحة للرد على الهجمات الحوثية، وتربطها بالقانون الدولي، وحماية المدنيين، وتوثيق الانتهاكات.

ملاحقة شبكات التهريب والخلايا

ضبط سفن التهريب، معامل المتفجرات، وأجهزة الاتصال يجب أن يتحول إلى حملة استخباراتية وقانونية واسعة، لا عمليات منفصلة.

بناء منظومة مسيّرات وطنية منضبطة

ينبغي تطوير قدرات الطيران المسيّر ضمن منظومة تشمل الاستطلاع، الضربات الدقيقة، التشويش، الدفاع الجوي، وحماية المنشآت المدنية.

تحويل ملف الجبايات الحوثية إلى قضية حقوقية واقتصادية

ينبغي توثيق الجبايات، ومصادرة الأراضي، والاستيلاء على الأسواق، واستخدام الرواتب والطلاب والتجار للتمويل القسري، وطرحها دوليًا.

إنشاء غرفة مشتركة لأمن البحر الأحمر

تضم الحكومة، البحرية، خفر السواحل، الموانئ، الاستخبارات، الخارجية، والسلطات المحلية الساحلية، وتنسق مع السعودية، مصر، جيبوتي، الهند، أوروبا، والولايات المتحدة.

حماية المدنيين في مناطق التماس

يجب تعزيز الإنذار المحلي، الإخلاء، الإسعاف، إزالة الألغام، ودعم النازحين في مأرب، المخا، حيس، الخوخة، تعز، الضالع، ولحج.

تأمين الموانئ والمنشآت الحيوية

يجب إعطاء أولوية لحماية المخا، عدن، المكلا، موانئ حضرموت، ومرافق الطاقة والمياه، لأنها أهداف مباشرة في استراتيجية الحوثيين.

ربط الدعم الدولي ببناء قدرات الدولة

ينبغي ألا يقتصر الدعم الدولي على الإدانة أو المساعدات، بل يجب توجيهه إلى خفر السواحل، الموانئ، الدفاع الجوي، الاستخبارات، والخدمات الأساسية.

جعل ملف المختطفين والإخفاء القسري أولوية تفاوضية

لا ينبغي التعامل مع هذا الملف كملحق إنساني، بل كشرط لبناء أي ثقة سياسية مستقبلية.

تعزيز الاتصال العام والثقة

على الحكومة أن تشرح للناس ماذا تفعل في الأمن، والخدمات، والردع، والبحر الأحمر، لأن غياب التواصل يترك المجال للشائعات والدعاية الحوثية.

تاسعًا: خلاصة تقدير الموقف

يشير رصد أغسطس 2026 إلى أن اليمن دخل مرحلة جديدة من التصعيد والردع المتبادل. فقد كثف الحوثيون هجماتهم على المدن، والموانئ، والسفن، والمناطق السكنية، بينما بدأت الحكومة والقوات المسلحة في رفع الجاهزية وتوسيع استخدام المسيّرات وبناء خطاب ردع أكثر وضوحًا.

الخطر الأكبر أن يتحول هذا التصعيد إلى حرب استنزاف متعددة الأدوات: صواريخ ومسيّرات، زوارق وألغام، خلايا واغتيالات، جبايات وتجويع، ومحاكمات واختفاء قسري. وفي هذه الحالة، لن يكون الانتصار لمن يملك السلاح فقط، بل لمن يستطيع إدارة الدولة، وحماية المدنيين، وتأمين البحر، وضبط الموارد، وكسب ثقة المجتمع.

لكن الفرصة موجودة أيضًا. فتصعيد الحوثيين ضد المخا ومأرب وباب المندب والسفن التجارية خلق مساحة لاصطفاف وطني ودولي أوسع حول الدولة اليمنية. كما أن تطور قدرات الجيش في الطيران المسيّر، وارتفاع الجاهزية، وتزايد الضغط الدولي على الحوثيين وإيران، كلها مؤشرات يمكن أن تساعد الحكومة على إعادة بناء موقعها إذا أحسنت إدارة اللحظة.

الخلاصة لصانع القرار: أغسطس 2026 يؤكد أن الردع لم يعد خيارًا عسكريًا فقط، بل اختبارًا شاملًا للدولة. فمن يردع الحوثيين في الجبهة، ويحمي باب المندب في البحر، ويضبط الخلايا في الداخل، ويخفف معاناة الناس في الاقتصاد والإنسانية، هو من سيملك موقع القوة في أي مسار قادم للسلام أو الحرب.